

فيرسل علي عن عثمان ان القاضي اعلم به قال صاحب جامع  
 الفصولين اقول قالوا القول للقاضي في قدر ما قبض وصحة  
 وتعيينه وهذا يشكل بالواراد الشري ر المبيع مبيع  
 وقال الباع المبيع غيره يصدق الباع لا الشري ح انه  
 قابض فالحق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه ان وجد  
 التملك والا فللقابض تعيين المنصوب وزق العسل  
 في سئلة الاختلاف في وزن الزق من البيع العا دستاجر  
 قال رفعت المدفوع اليك من رأس المال وقال معترض من  
 الاجرة فالقول للرافع لانه اعلم بجهة الدفع ولو مات الرفع  
 فوقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب يحتاج الي اقامة  
 البينة ان لا يعلم لهم فقط هلك المستاجر علي حفظ فقال  
 الاجير هلك بعد تمام السنة وقال الموصر هلك بعد شهر  
 واحد فالقول للموصر لان وجوب الاجر عليه قال صاحب  
 جامع الفصولين اقول فان قيل الاصل اضافة المارث الي  
 ارض الاوقات فينبغي ان يصدق الاجير فقال المذكور صالح  
 يصلح للدفع لا للاستحقاق وغرض الاجر الا اجر فلا يصلح  
 له وفيه استاجر الشري باية لم يحفظ المبيع قبل قبضه لم يجز  
 وكذا لو استاجر الراهن سرته لم يجز ان الحفظ يجب عليهما  
 بخلاف ما لو استاجر المستعير والودع لحفظ الوديعة حيث يجوز  
 لانها متبرعان في الحفظ وفيه غصب دائره واجرهما من ارض  
 يلزمه الاجر وان كان المستاجر غاصب الفاضل ان الاجر  
 انما يجب بتايلة الانتفاع وقد وجد فوجب الاجر ثم لو اجرا  
 منه دارا فأت احد المكارين بطلت الاجارة في حقه لا في  
 حق الحي وكذا لو استاجر منه فأت احدهما كذا ط وقال  
 وكذا لو مات احد المكارين بطل الكرا في نصيبه لا في نصيب

الاجر

لا اصرح المقرض لورفع العين المستاجر علي حفظ الي من  
 ليس في عياله وامره يحفظ زمانا يجب اجرتك المدة ان  
 الاجر علي العمل ان لم يشترط عليه العمل بنفسه فلان يامر  
 غيره به ولا يقال ان العين وديعة في يد المقرض وليس  
 للودع ان يودع الي من ليس في عياله لاننا نقول هذا الايباع  
 ضمنى والضمانات تخالف القصدات علي ما عرف يقول  
 المعير بيان هذه القاعدة هو ما سياتي في ضمان المستعير  
 من قوله والاصل انه قد ثبت تبعا ما يبطل قصدا وبعثت  
 ضمنا ما يبطل صريحا كبيع حمل الامة صح بعياله وحده وله  
 نظائر كثيرة في الكتب الفصل في المصروف  
 في دعوى النكاح والمهر والتفقة والجهاز وما يتعلق بجميع  
 ذلك دعوى النكاح اعلم ان كثيرا من سائل هذا الفصل  
 المذكورة في جامع الفصولين هنا لكني ذكرتها في فصل دعوى  
 الخراج وزمى البد وفي فصل التناقض وفي فصل اختلاف  
 الدعوى والشهادة باقتضالك المناسبة فالباقي مما  
 في جامع الفصولين هذا والله الموفق فق الفتوى علي  
 قولهما في الاستحقاق في دعوى النكاح كما مر ثم ادعت  
 انه تزوجها ووطئها فانكر جلف بالله ما وطئها فلور نكل  
 يتضي عليه بالمهر لا بالنكاح عند الامام وعند جلف  
 بالله ما تزوجها فقط ادعت نكاحه وانكر اختار معظم  
 انه جلف بالله ما هي بزوجه فان كانت زوجته في هي  
 طالق باين ان اليمين يجزي في النكاح عند سوم و به  
 يفتي وانما حلف بالله وبالطلاق لور كذبه في يمينه  
 بالله فتبقي معلقة لارات زوجه ولا مطلقة زاد غيب  
 نكاح منكوحة الغير ولا يمينه للدعي يستحل الزوجه والرة  
 ويبدأ يمين الزوجه علي العلم وان حلف انقطع القصوة